

كوايس «أميركا البيضاء»: انحدار طبقات ورهاب الملونين

إنذا، أصبحت هذه الطبقة «البيضة» تدريجياً الهدف المفضل للمجموعات التي تركب موجة «أثمنة» العلاقات الاجتماعية والتنديد بما تسميه «استبدالاً للبيض بالعمال الأجانب». والساحة السياسية الأميركية اليمينية المتطرفة مفتتة وغير متجانسة، بحيث تجمع أكثر من 200 جماعة باختلاف أحجامها، وتعكس تنوعاً إيديولوجياً كبيراً يمتد من الفاشيين والنازيين الجدد إلى «الرجعيين الجدد»، مروراً بالوطنيين البيض التقليديين الممثلين بالبدل اليميني، وهي منظمة رأى النور في نهاية العشرينية السابقة وتدعو إلى دور أكبر للدولة في المجال الاقتصادي، لكنها تستعمل نفس الإيديولوجيا العنصرية. وانطلاقاً من مبدأ سمو ما يسمى العرق الأبيض الذي تؤمن به، فإن هدف هذه المنظمة التي تعتبر من بين الأكثر تأثيراً وحضوراً إعلامياً بين الجماعات اليمينية المتطرفة هو إعادة تأسيس الدولة على أساس إثني، وهو ما يجب، وفقها، أن يسبقه «تطهير عرقي سلمي» يتم عن طريق طرد المهاجرين. في أجدبات هذه الجماعة، إن «أميركا ليست أمة للمهاجرين، بل نحن (أميركا) أمة مستوطنين، اختاروا بعد ذلك استقبال بعض المهاجرين، ثم عدم استقبالهم، وبإمكاننا اختيار فتح أو غلق أبوابنا بكل سيادية».

بواسطة عملية إيديولوجية تقلب الحقائق، فإن مثل هذه الجماعات تخلط بين الأسباب والنتائج وتجعل المسألة العرقية وراء تدهور وضعية الطبقة الوسطى البيضاء. تظهر هذه الحركات كالبديل اليميني، والتي تبدو كعوارض من عوارض تدني وضعية الإنسان الأبيض المتوسط، تعلقاً شديداً بأسطورة الحضارة البيضاء المسيحية المهددة بوجود المهاجرين. رغم أن الحقيقة عكس ذلك تماماً، فالتهديد الحقيقي يجب البحث عنه في ميكانيزمات الرأسمالية التي فتحت أبواب الهجرة واستغلال (وحتى استعباد) المهاجرين بأبشع الطرق، بحثاً عن يد عاملة أرخص.

وقد أدى التغيير العميق الذي شهده المجتمع الأميركي، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، إلى رد فعل كلاسيكي: محاولة تعويض الامتيازات المادية والوضع الاجتماعي التي يفقدها العامل ذو البشرة البيضاء بإعادة اعتبار لا يمكن أن تكون إلا رمزية لتفوقه المزعوم على زملائه من أصول أخرى، لأن التفوق الحقيقي بيد الطبقة المهيمنة التي تستغله والآخرين على حد سواء.

تبقى المسألة الشائكة التي تطرح بنفسها بإلحاح الآن هي معرفة ما إذا كان بمقدور النظام السياسي والاقتصادي معالجة النزعات «العرقية» وإيجاد الحل المطلوب للفوضى السياسية التي بدأت تظهر ملامح طول أمدتها. هل بإمكان الرئيس دونالد ترامب الاستمرار في لعب بطاقة توظيف المسائل العرقية لزيادة شعبيته وشرعيته؟

برغم حسهم الرأسمالي الكبير. وقد تم عرض القراءات المثيرة للجدل لهذا الكاتب بشأن طبيعة النظام الديمقراطي في مؤلف بعنوان «أزمة الديمقراطية»، نشر سنة 1975 وأصبح بمثابة بيان للهيئة الثلاثية، وهي مجموعة تفكير للنخبة الفكرية الدولية. إحدى الأفكار الأساسية في هذا الكتاب هي أن الديمقراطية غير قابلة للتطبيق في كل البلدان، لأن بعض الثقافات ليس لديها الاستعداد الكافي لذلك. في باطن الأمر، ليست هذه النظرة الثقافية إلا وجهاً آخر لعنصرية كانت تدعى في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وجود فوارق بيولوجية تمنع بعض الشعوب من التحضر.

خلفاً للمظاهر الخادعة، تشاطر النخبة وشرائح واسعة من المجتمع الأميركي هذه الأفكار، لكن التطبيع العلني للعنصرية يرتبط باستراتيجية المجموعات اليمينية المتطرفة التي ترمي إلى الاستفادة من سياق الأزمة الاقتصادية والظلم الاجتماعي لكسب تعاطف الطبقة المتوسطة. فهذه الأخيرة حساسة جداً تجاه الخطاب العنصري لكون الأزمة الاقتصادية أثرت بشكل كبير في مكانتها الاجتماعية، بل وتهدد وجودها. وبالفعل، ففي العشرينيات الأخيرة، كان الأميركي المتوسط هو الخاسر الأكبر في التحولات التي عرفتها الرأسمالية النيوليبرالية في بلده. فعمله الذي كان في الماضي يحتاج إلى مؤهلات، مهدد بالمكنة وخروج المصانع بحثاً عن يد عاملة أرخص. وبالإضافة إلى ذلك، صاحب هذا النزول الاجتماعي للطبقة المتوسطة ذوبان الثقافة الأميركية التقليدية في النموذج المتعدد الثقافات، وهو ما تراه الأوساط المحافظة كهزيمة ثقافية سوف تؤدي إلى فقدان القيم المؤسسة للأمة الأميركية.

وتؤكد دراستان إحصائيتان كبيرتان، نشرتا في أيار/ مايو 2016 وآذار/ مارس 2017، هذا الواقع الجديد للأغلبية ذات البشرة البيضاء في الولايات المتحدة. تظهر الدراسة الأولى (المنشورة من طرف «بيو ريسورتش») حول «229 منطقة حضرية كبيرة» أنه في تسعة أعشار هذه المناطق انخفضت نسبة السكان الحاصلين على مدخول يمكن من تصنيفهم ضمن فئة «الطبقة الوسطى»، بينما ارتفعت نسبتا الطبقتين الأخريين، الكادحة والميسورة. «نسبة الأميركيين من الطبقة الوسطى تكون قد مرت من 55 في المئة سنة 2000 إلى 51 في المئة في 2014، بل وانخفضت بعشر نقاط منذ 1971... وإن الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة بصدد النزول تحت عتبة الـ 50 في المئة». أما الدراسة الثانية لعلماء اقتصاد من «جامعة برينستون» بعنوان «الموت من اليأس»، فجاءت أكثر إنذاراً بالخطر وتظهر وجود زيادة نوعية في نسبة الوفيات لدى الأميركيين ذوي البشرة البيضاء المنتمين إلى الطبقة المتوسطة، بسبب الظروف الاجتماعية والتدهور الكارثي لوضعية «الاقتصاد الحقيقي» في البلاد.

لينا كوش

كان للأحداث التي وقعت أخيراً في مدينة تشارلوتسفيل بولاية فرجينيا الأميركية صدى إعلامي واسع، فهذه الحلقة الجديدة من العنف تعبر عن صراعات إيديولوجية وتفاقم التناقضات الداخلية للمجتمع الأميركي.

توثق الصور الصادمة للفيلم الوثائقي «رايس أند تيرور» (العرق والرعب)، المنتج من طرف «فايس نيوز توداي»، والمشاهد «لأكثر من 20 مليون مرة على فايسبوك ومليون مرة على اليوتيوب»، أهم اللقطات التي طبعت الأيام الثلاثة لهذه المواجهات بين مجموعات صغيرة من اليمين المتطرف ومناضلين مناهضين للفاشية. وزيادة على أثرها العاطفي، فهي تلفت الانتباه إلى تطبيع الخطاب العنصري على الساحة السياسية وزيادة تطرف التيار «الوطني الأبيض» في الولايات المتحدة.

تاريخياً، كانت العنصرية منذ البداية تمثل البعد الإيديولوجي في البنية السلطوية للأمة الأميركية، حيث بنت الجماعة المهيمنة المشكلة من البيض الأنكلو - ساكسون البروتستانت الذين كانوا رواد الاستيطان نظاماً قمعياً موجهاً ضد السكان الأصليين والأميركيين من أصل أفريقي، وذلك باسم تفوق العرق الأبيض. ولكن الجديد في الأمر منذ مطلع الألفية الجديدة هو التجند السياسي والإيديولوجي للجماعات اليمينية المتطرفة الصغيرة بهدف «الدفاع عن مصالح الشعب الأبيض في أميركا» في سياق الأزمة التي يعيشها النظام الرأسمالي الأميركي. تشكل هذه الوضعية أرضاً خصبة لزرع فكرة «الخطر الحضاري» (خطر يزعم أن الجماعات الإثنية والثقافية «السفلى» تشكله على حضارة «العرق المتفوق») لدى بعض شرائح الطبقة الوسطى التي تبقى الطبقة الأكثر تمثيلاً من حيث العدد للأميركيين ذوي البشرة البيضاء والتي تعيش بدورها تبعات الأزمة الاقتصادية الخانقة. وينبني هذا الخطاب على نظرية «الاستبدال الكبير للبيض» بالأجانب، والتي استطاعت إلى حد ما أن تلقى رواجاً لدى بعض العمال والشرائح البيضاء للطبقة المتوسطة.

ليست هذه الإيديولوجيا العنصرية إلا صدى لنظريات أوجدتها النخبة الفكرية الأميركية. في كتابه «من نحن؟ تحديات الهوية الوطنية الأميركية» (2004)، يحلل صامويل هانتينغتون، وهو أحد أكبر المنظرين للسياسة الأميركية، الأسس التاريخية لنموذج الديمقراطية الليبرالية الأميركية والتي ينسبها للثقافة الخارقة للعادة للأميركيين البيض الأنكلو - ساكسون البروتستانت، أي الثقافة المسيحية البروتستانتية. ووفقاً له، إن تفوق النموذج السياسي الأميركي مهدد بخطر الهجرة وقدم سكان جدد لا يملكون أي ثقافة ديمقراطية

تقرير

لا تهدئة بين ألمانيا وتركيا: «برلين تنسخ كلام اليمين المتطرف»



أعلنت النائبة السابقة في حزب «الحركة القومية»، ميرال أكشيري، ترشحها للانتخابات الرئاسية

وللتخفيف من آثار المشكلة، دعا يلديريم، الذي بات يلعب دوراً أساسياً في التهدئة مع برلين، عشرات الشركات الألمانية إلى قصر شنقاريا في أنقرة، حيث رأى أن «الشركات الألمانية تخضع لانتقاد غير عادل وتدفع ثمن» توتر العلاقات بين البلدين.

في غضون ذلك، قال نائب رئيس الوزراء التركي، بكر بوزداغ، إن الانتخابات البرلمانية في تركيا ستجري في موعدها عام 2019، ولن تكون هناك انتخابات مبكرة. وبعدها كان أردوغان المرشح الأحدث للمنصب الرئاسي، أعلنت النائبة السابقة في حزب «الحركة القومية» التركي، ميرال أكشيري، ترشحها للانتخابات الرئاسية التي ستجري في عام 2019 عن حزب جديد ستطلقه في تشرين الأول المقبل، وفق ما أعلن نائب «الحركة القومية»، كوراي أيدن، أمس.

وأيدن هو واحد من عدد من نواب «الحركة القومية» الذين خرجوا عنه بعد تحالفه مع «العدالة والتنمية» قبيل الاستفتاء على التعديلات الدستورية في نيسان الماضي، والتي منحت الرئاسة التركية صلاحيات تنفيذية واسعة.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول، رويترز)

أقل حدة، وينبع ذلك من واقع أن كلفة الخلاف مع ألمانيا التي تعدّ شريكاً اقتصادياً مهماً لتركيا ستكون مرتفعة، في حال فرضت برلين عقوبات على أنقرة، لا سيما أن إعلان المستشارية الألمانية أنغيلا ميركل

يرز اختلاف في البرة بين أردوغان ورئيس حكومته بشأن ألمانيا

عدم نيتها تجديد اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الأتراك آثار امتعاض أنقرة.

وبينما يتهم أردوغان الألمان باستخدام انتقادهم لتركيا كعامل جذب للناخبين قبل انتخابات أيلول، رأى دوغان أنه في مقابل خشية يلديريم من تنفيذ ألمانيا لتهديداتها بفرض عقوبات على بلاده، يستكمل أردوغان سياسته العنيفة تجاه الأوروبيين كاستراتيجية انتخابية ليضمن فوزه في انتخابات عام 2019 الرئاسية.

الرئيس التركي بتهديد زوجته. ورأى جليك أن غابريال يستعيد في تصريحاته «خطاب اليمين المتطرف والعنصريين»، متابعاً عبر موقع «تويتر»، في سلسلة تغريدات، انتقاد غابريال ونظيره النمساوي سيباستيان كورتز. وقال إن «غابريال لا يدلي بتصريحات خاصة به. إنه يتحدث عبر نسخ كلام اليمين المتطرف والعنصريين». وتابع جليك أن «هجمات العنصريين والفاشيين وأعداء الإسلام لا تعني شيئاً لتركيا». في الأثناء، حث نواب من «حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي»، الذي تنتمي إليه المستشارية الألمانية أنغيلا ميركل، وآخرون من «حزب اليسار»، على النظر في تجميد الأصول الخارجية لأردوغان وأعضاء دائرته الداخلية. وعلى الرغم من الموقف المتشدد الذي تتخذه أنقرة تجاه الألمان، إلا أن الخلاف الأخير مع ألمانيا أظهر اختلافاً في البرة داخل «حزب العدالة والتنمية»، وفق ما كتب ذو الفقار دوغان في «آل مونيتور». وفيما شدد أردوغان وبعض الشخصيات المقربة منه اللهجة تجاه الألمان، عمل رئيس الوزراء بن علي يلديريم، وبعض الوزراء، على تخفيف التوتر عبر اعتماد خطاب

بين اتهام الرئيس

التركي الألماني بياؤه

«الانقلابيين» ودعوته الأتراك

للألمان إلى عدم التصويت

للحزب «المعادية» لبلادها.

يتخذ الخلاف بين برلين

وأنقرة منحى تصاعدياً. منذ

نشوبه بعد محاولة الانقلاب

الفاشل في تركيا العام

الماضي

بعدها أشعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الخلاف مع ألمانيا بدعوته الناخبين الألمان - الأتراك إلى توجيه «صقعة» للتحالف الحاكم في ألمانيا، يستمر وزراء حكومته في السياسة نفسها، فيما تبين بعض التصريحات الألمانية والأوروبية أن اللجوء إلى عقوبات ضد أنقرة قد لا يكون أمراً مستبعداً.

وبعد أردوغان، جاء دور وزير الشؤون الأوروبية عمر جليك، أمس، بتوجيه الاتهامات إلى برلين، رداً على وزير الخارجية الألماني سيغمار غابريال الذي اتهم أنصار